لحاق تاء التأنيث بعض الأبنية الصرفية

بين الجواز والمنع

ولتور

جمال الدين محمد حماد شحاتة

أستاذ اللغويات المساعد بكلية اللغة العربية

جامعة الأزهر — بإيتاى البارود

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة:

الحمد لله ، علمت من جهالة ، وهديت من ضلالة ، ووفقت للتى هـــى أقوم ، ويسرت ما كان عسيرا اللهم لا نحصى ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك اللهم صلى على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيراً .

وبعـــــد

فإن اللغة وعاءُ الفكر ، وعلى من يريد إصلاح الفكر أن يبدأ بإصلاح لغة الفكر ، فمصلح اللغة ، أو ميسرها لا يقل شأنا عن المصلح الاجتماعى ، لأن الإصلاح اللغوى يستتبع بالضرورة إصلاحا فكريا ، ومن ثَمَّ كان هـــذا البحث الذى يتناول بالدراسة والتحليل لحاق إحدى علامات التأنيث وهى التاء – عمدة هذه العلامات – لبعض الأبنية الصرفية التى تُعـــدُّ دراســـتها وما تنطوى عليه من دلالات أساسا فى فهم علم النحو والتراكيب ، وعلم المعانى والأساليب ، والأصوات ، وهو بعنوان :

" لحاق تاء التأنيث لبعض الأبنية الصرفية بين الجواز والمنع "

وقد وقع اختيارى على ستة أبنية قام هذا البحث برصـــد الخـــلاف القائم فيها بين العلماء – من لغويين وصرفيين – فى حكم قبولها لهذه التـــاء من عدمه ، واستطاعت هذه الدراسة – دون أن تزعم لنفسها بطولة أو تدعى سبقا – الخروج من هذه الخلافات برؤية واضحة ، ورأى ظاهر فى كل بناء من هذه الأبنية مقيمة الأدلة على صحته سواء كان هذا الرأى بقبول دخـــول التاء أم بمنع دخولها ، وكانت تلك الأبنية التى وقع اختيار البحث عليها هى :

١- فَعِيل بمعنى مَفْعُول .

٢- فَعُول بمعنى فَاعِل .

٣- مِفْعِيل ومِفْعَال ، ومِفْعَل (صفات للمؤنث) .

٤- فَاعِل (من الصفات المختصة بالمؤنث) .

٥- فعْلان (الذى مؤنثه على فعلى) .

٦- ألقاب المناصب والأعمال فى وصف المؤنث .

وتبرز أهمية هذه الدراسة فى أن الكلمات العربية الواردة على هذه الأبنية الصرفية كثيرة ، فضلا عن شيوعها فى كتابات الأدباء ، والكُتَّاب والإعلاميين وجمهرة المثقفين ، وكذا على ألسنة المتكلمين فى المحافل المختلفة .

مما يؤدى إلى تجنب وقوع الأخطاء اللغوية خاصة مع تعدد الآراء الواردة عن العلماء فى طرق استعمالها .

ولم يدخر البحث جهدا فى تنويع مصادره بين اللغوية والصرفية حتى يكون الحكم أصوب والرؤية أشمل وأوسع والله أسأل أن يعلمنا ما ينفعنا ، وأن ينفعنا بما علمنا ، وأن يلهمنا الصواب فى القول والعمل إنه على كل شئ قدير .

دكتور

جمال الدين محمد حماد شحاتة

أستاذ اللغويات المساعد

كلية اللغة العربية

جامعة الأزهر

" لحاق تاء التأنيث فعيلا بمعنى مفعول "

- ذكر النحويون أن التاء تأتى لأغراض ، أهمها ([1]) :
- فصل الواحد من جنسه كتمرة ، وفصل الجنس من الواحد ككمأة .
- وتأتى عوضا من فاء كعِدَة ، ومن لام كسَنَة .
- وتجئ لتأكيد التأنيث كناقة ، ولتأكيد معنى الجمع كحجارة ، وللمبالغة كراوية وتأكيد المبالغة كعلاَّمة ونسَّابة .
- وأكثر مجيئها لفصل أوصاف المؤنث من أوصاف المذكر كبائعة وبائع.
- وذكر العلماء أنها لا تدخل على أوصاف خمسة ([2]) هى :

فَعِيل بمعنى مَفْعُول ، وفَعُول بمعنى فَاعِل ، ومِفْعِيل ، ومِفْعَال ، ومِفْعَل ، وأضاف بعضهم أوصافاً أخرى لا يَدخلها التاء ([3]) .

([1]) انظر فى الأغراض التى تأتى لأجلها تاء التأنيث : الأصول لابن السراج ٢/٤٠٧ ، ٤٠٨ ، والمذكر والمؤنث لابن الأنبارى ١/١٦٣-١٦٤ ، والتكملة لأبى على الفارسى ص ٣٤١-٣٦٩ ، والمفصل للزمخشرى ص٢٤٨-٢٤٩ ، والأزهية للهروى ص٢٤٩-٢٥٥ ، وشرح المقدمة الجزولية الكبير – لأبى على الشلوبيين ٣/١٠٥٧-١٠٦٠ ، وشرح الكافية الشافية – لابن مالك ٤/١٧٣٤ -١٧٣٧ ، ورصف المبانى – للمالقى ص٢٣٦-٢٣٨ .

(٢) انظر الكتاب ٣/٣٨٥ ، ٦٤٠ ، ٦٤٧ ، والمذكر والمؤنث – لابن الأنبارى ١/١٦٣ ، ١٦٤ ، وإصلاح المنطق ص ٣٤٣ ، ٣٥٧ ، ٣٥٨ ، والمفصل ص٢٤٩ ، وشرح عمدة الحافظ ٢/٨٣٧ ، وأوضح المسالك ص ١٧٨ .

(٣) انظر شرح الكافية – للرضى ٣/٣٣٢ – ٣٣٣ .

أما فعيل بمعنى مفعول مما يستوى فيه المذكر والمؤنث ، فنحو : جريح ، وقتيل ، تقول : رجل جريح ، وامرأة جريح ، ورجل قتيل وامرأة قتيل .

أما مريض وشريف فإنهما بمعنى فاعل ، فيقال فيهما : امرأة مريضة وشريفة ، يقول سيبويه : " وأما فعيل إذا كان فى معنى مفعول فهو فى المؤنث والمذكر سواء ، وهو بمنزلة فعول " (١) .

وذهب إلى هذا الفراء (٢) ، وابن الكسيت (٣) ، وابن قتيبة (٤) ، وغيرهم (٥) .

واشترط النحويون لحذف التاء من فعيل بمعنى مفعول شرطين (٦) :

الأول : أن يكون الوصفية مقصودة .

الثانى : أن يكون الموصوف معلوماً .

---

(١) الكتاب ٦٤٧/٣ .

(٢) المذكر والمؤنث ص ٥٤ .

(٣) إصلاح المنطق ص ٣٤٣ .

(٤) أدب الكاتب ص ٢٢٨ .

(٥) انظر الفصيح – لثعلب ص ٣٠٧ ، ٣٠٨ ، والمخصص – لابن سيده ١٥٤/٤ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١٠٢/٥ ، وشرح عمدة الحافظ ٨٣٧/٢ ، وشرح الألفية لابن الناظم ص ٧٥٣ ، وأوضح المسالك ص١٧٨ ، والمساعد ٣٠٢/٣ ، وشرح الأشمونى ١٩٦/٤ .

(٦) انظر المخصص ١٥٤/١٦ ، ١٥٥ ، والمساعد ٣٠٢/٣ ، ٣٠٣ ، وشرح الأشمونى ١٩٦/٤ .

فإذا استعمل فعيل بمعنى مفعول استعمال الأسماء ، أو لم يجر على موصوف ، فإن التاء تلحقه نحو : أكلت ذبيحة فلان ، ورأيت قتيلاً وقتيلة ، وذلك خشية الإلباس .

يقول سيبويه : " وتقول شاة ذبيح كما تقول : ناقة كسير ، وتقول هذه ذبيحة فلان وذبيحتك ، وذلك أنك لم ترد أن تخبر أنها قد ذبحت ، ألا ترى أنك تقول ذلك وهى حيَّة ، فإنما هى بمنزلة ضحية " (١) .

والفراء يستشهد على لحاق التاء فعيلا بمعنى مفعول إذا جاء اسما بكلمة (النطيحة) من قوله تعالى : ﴿ **حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ الْمَيْتَةُ وَالدَّمُ وَلَحْمُ الْخِنزِيرِ وَمَا أُهِلَّ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ وَالْمُنْخَنِقَةُ وَالْمَوْقُوذَةُ وَالْمُتَرَدِّيَةُ وَالنَّطِيحَةُ وَمَا أَكَلَ السَّبُعُ** ﴾ (٢) .

كما استدل بالأثر : " كما يمرق السهم من الرمية " (٣) ، قال : " جعلوها بالهاء لما صيرت اسما مفردا " (٤) .

ويشير ابن السكيت إلى هذا بقوله : " وامرأة لعين وجريح وقتيل ، فإذا لم تذكر المرأة قلت : هذه قتيلة بنى فلان ، وكذلك مررت بقتيلة ، وقد تأتى

---

(١) الكتاب لسيبويه ٣/٦٤٨ .

(٢) من الآية ٣ من سورة المائدة .

(٣) أخرجه الإمام البخارى فى صحيحه – كتاب المغازى – باب بعث على بن أبى طالب وخالد بن الوليد – رضى الله عنهما – إلى اليمن قبل حجة الوداع ٥/١١١،١١٠ ، وأخرجه كذلك الإمام مسلم فى صحيحه – كتاب الزكاة – باب ذكر الخوارج وصفاتهم ١/٧٤٠ .

(٤) المذكر والمؤنث ص ٥٤ .

فعلية بالهاء وهى فى تأويل مفعول بها تخرج الأسماء ولا يذهب بها مـــذهب النعوت ، نحو النطيحة والذبيحة والفريسة ... " (١) .

وسبب حذف التاء من فعيل بمعنى مفعول عنـــد الفـــراء (٢) ، وابـــن الأنبارى (٣) ، ووافقهما ابن يعيش (٤) أنه معدول عن جهته ، إذ المعنى فى كف خضيب : كف مخضوبة بالحناء ، ومعنى عين كحيل : عين مكحولـــة بالكحل ، فلما عدلوا عن مفعول إلى فعيل لم يثبتوا الاتء ليفرقوا بينه وبـــين ما لم يكن بمعنى مفعول من نحو : كريمة ، وجميلة ، وظريفة (٥) .

أما حكم تجرد فعيل من التاء إذا كان بمعنى مفعول وقد تحقـــق فيـــه الشرطان فالمتأخرون من النحويين يرون أنه غالب (٦) . ومفهومه أن لحاق التاء لفعيل بمعنى مفعول خلاف الغالب لا شاذ .

وقد أجاز مجمع اللغة العربية بالقاهرة (٧) أن تلحق التاء فعيلاً إذا كان بمعنى مفعول ، ولم يفرق بين ما ذكر معه الموصوف وما لم يذكر معه .

---

(١) إصلاح المنطق ص ٣٤٣ .

(٢) المذكر والمؤنث للفراء ص ٥٤ .

(٣) المذكر والمؤنث لابن الأنبارى ١٦٤/١ .

(٤) شرح المفصل لابن يعيش ١٠٢/٥ .

(٥) بتصرف من شرح المفصل لابن يعيش ١٠٢/٥ .

(٦) انظر التسهيل ص ٢٥٤ ، وشرح الكافية – للرضى ٣٣٣/٣ ، والتـــذييل والتكميـــل ٥/ل ٣٣٣ ، وتوضيح المقاصد ٧/٥ ، والمساعد ٣٠١/٣ ، وهمع الهوامع ٦٣/٦ ، وشرح الأشمونى ١٩٦/٤ .

(٧) صدر القرار فى الجلسة الثامنة من جلسات مؤتمر المجمـــع فـــى الـــدورة المتممـــة للثلاثين. انظر القرار فى : فى أصول اللغة ١٠٩/١ .

والذى أراه موافقة الجمهور فى أن فعيلا إذا كان بمعنى مفعول وكان موصوفه مذكوراً فإنه لا تلحقه التاء لأمرين :

١- أن العلماء قد استثنوا هذه اصيغة مما تلحقه التاء الفارقة .

٢- أنه الكثير فى الكلام المنقول عن العرب ، وإذا كان إلحاق التاء به قليلا عند بعض النحويين ، فإنه لا يعنى جواز القياس عليه كما قال سيبويه : " ولكن هذا الأقل نوادر ، تحفظ عن العرب ، ولا يقاس عليها ... " (١).

أما إذا لم يكن موصوفه مذكوراً فإن التاء تلزمه إذا جرى على مؤنث، نحو : مررت على قتيلة بنى فلان .

---

(١) الكتاب – لسيبويه ٤/٨ .

" لحاق تاء التأنيث فَعُولا بمعنى فَاعِل "

ومن الأوزان التى تستثنى من لحاق تاء التأنيث الفارقة بين المذكر والمؤنث : فعول بمعنى فاعل ، نحو : رجل صبور ، وامرأة صبور ، ورجل شكور ، وامرأة شكور وممن قال بهذا القول من النحويين : الخليل(١) وسيبويه (٢) ، والفراء (٣) ، وابن السكيت (٤) ، وابن قتيبة (٥) ، وابن الأنبارى (٦) ، وغيرهم (٧) .

يقول سيبويه فيما يحكيه عن الخليل : " يمتنع من الهاء فى التأنيث فى فعول " (٨) .

فإن كانت فعول بمعنى مفعول جاز أن تلحقه التاء (٩) ، نحو : أكولة بمعنى مأكولة ، وركوبة بمعنى مركوبة ، وحلوبة بمعنى محلوبة .

---

(١) الكتاب ٣/٣٨٥ .

(٢) المرجع السابق .

(٣) المذكر والمؤنث ص ١٥٧ .

(٤) إصلاح المنطق ص ١٥٧ .

(٥) أدب الكتاب ص ٢٢٩ .

(٦) المذكر والمؤنث ١/١٦٣ ، ٢/٧٢ ، ٧٣ .

(٧) انظر : الفصيح ص ٣٠٨ ، والمخصص ١٣٨/١٦ ، ودرة الغواص – للتحريرى ص١١٢ ، وشرح المفصل – لابن يعيش ١٠٢/٥ ، وشرح الكافية الشافية ١٧٣٨/٤ ، وتوضيح المقاصد ٢٥/٥ ، والمساعد ٣٠٢/٣ ، وأوضح المسالك ص١٧٨ ، وهمع الهوامع ٦٣/٦ .

(٨) الكتاب ٣/٣٨٥ .

(٩) انظر : المذكر والمؤنث – للفراء ص٥٦ ، وإصلاح المنطق ص٣٥٨ ، وأدب الكاتب ص٢٢٩ والمذكر والمؤنث – لابن الأنبارى ٧٣/٢ ، والمخصص ١٣٨/١٦، ودرة الغواص ص١١٢ ، وأوضح المسالك ص ١٧٨ .

وامتناع التاء من فعول بمعنى فاعل ذكر له النحويون ثلاثة أسباب :

الأول : أن الصفات الموضوعة للمبالغة نقلت عن بابها الذى هو اسم الفاعل لتدل على المعنى الذى تخصصت بـــه وهـــو التكثيـــر والمبالغـــة ، فلملازمتها لهذا المعنى أسقطت تاء التأنيث من نحو : امرأة صبور(١).

الثانى : أن الصفة غير جارية على الفعل ، ودخول التاء على الصفة محمول على فعلها ، نحو : قامت فهى قائمة ، فلما لم يكن لفعول فعل تـــدخل تاء التأنيث عليه ، لزمه التذكير لهذا المعنى (٢) .

الثالث : أنها جرت مجرى المنسوب ، نحو : دراع ، ونابل ، فلم يدخلوا فيها الهاء لذلك (٣) .

وأول هذه الأسباب هو الذى يمكن حمل كلام سيبويه عليه حيث يقول: " وزعم الخليل أن فعولا ومفعالا ومفعلا نحو : قؤول ومقوال إنما يكون فى تكثير الشئ وتشديده والمبالغة فيه ، وإنما وقع فى كلامهم على أنه مذكر"(٤).

ويرى الحريرى فى درته أنه أجود تعليلات النحويين فيه (٥) .

---

(١) انظر : الخصائص ٢٤٣/٣ ، ودرة الغواص ص ١١٢ ، وشرح المفصل ١٠٢/٥ ، والتذييل والتكميل ٤/ل٢٣٥ .

(٢) انظر : المذكر والمؤنث – للفراء ص ٥٦ ، والمذكر والمؤنـــث – لابـــن الأنبـــارى ١٦٣/١ ، ١٦٤ ، ٧٢/٢ ، والمخصص ١٣٨/١٦ .

(٣) انظر : شرح المفصل ١٠٢/٥ .

(٤) الكتاب لسيبويه ٣٨٤/٣ .

(٥) انظر الغواص – للحريرى ص ١١٢ .

أما حكم تجرد الوصف من التاء إذا كان على فعول بمعنى فاعل فأكثر العلماء على أنه واجب (١) ، وبعضهم يرى أنه غالب (٢) .

ومجمع اللغة المصرى أصدر قراراً (٣) فى أول الأمر يمنع لحاق تاء التأنيث فعولا بمعنى فاعل ، أمل إذا كانت للمبالغة فمقصور على السماع . ثم طالب بعض الباحثين بإجازة ذلك ، فأصدر قراراً فى هذا (٤) ، واستند فى تجويزه إلى :

الأول : ما ذكره سيبويه عن خليل : أن ذلك جاء فى شئ منه (٥) .

الثانى : ما ذكره ابن مالك فى كتابه التسهيل من أن امتناع دخول التاء هو الغالب (٦) .

الثالث : ما ذكره العلامة الرضى من قوله : " ومما لا يلحق تاء التأنيث غالبا مع كونه صفة فيستوى فيه المذكر والمؤنث : فعول " (٧) .

الرابع : ما ذكره السيوطى فى كتابه الهمع من أن الغالب ألا تلحق التاء هذه الصفات (٨) .

---

(١) انظر إصلاح المنطق ص ٣٥٧ ، وأدب الكاتب ص ٢٢٩ ، والمذكر والمؤنث – لابن الأنبارى ٧٢/٢ ، والمخصص ١٣٨/١٦ ، ودرة الغواص ص١١٢ ، ١١٣ ، وشرح المفصل – لابن يعيش ١٠٢/٥ ، وشرح الكافية الشافية – لابن مالك ١٧٣٧/٤ ، وتوضيح المقاصد ٥،٦/٥ ، وأوضح المسالك ص ١٧٨ .

(٢) انظر : التسهيل ص٢٥٤ ، والتذييل والتكميل ٥/ل٢٣٣ ، والمساعد ٣٠١،٣٠٢/٣ ، وهمع الهوامع ٦٣/٦ .

(٣) انظر القرار فى : فى أصول اللغة ١٠٦/١ .

(٤) انظر بيان قرار الإجازة فى كتاب : فى أصول اللغة ٧٥/١-٧٩ .

(٥) انظر الكتاب ٣٨٥/٣ .

(٦) انظر التسهيل ص ٢٥٤ .

(٧) انظر شرح الكافية – للرضى ٣٣٢/٣ .

(٨) انظر الهمع ٦٣/٦ .

الخامس : استأنس بجواز تحويل صيغ المبالغة كاسم الفاعل إلى صفات مشبهة ، ويمكن معها أن نلمح المعنى الأصلى وهو المبالغة ، فتدخل التاء عليها للتأنيث (١) .

والذى أراه منع لحاق تاء التأنيث فعولا إذا كان بمعنى فاعل لاطراده فى كل المسموع ، ما عدا كلمة : عدوة الله ، وقد ذكر اللغويون شذوذها(٢) ، فابن السكيت بعد أن ذكر عدم لحاق التاء فعولا ، قال " إلا حرفا نادرا قالوا : هى عدوة الله " (٣) .

والحريرى يقول : " وامتناع الهاء من فعول بمعنى فاعل أصل مطرد ولم يشذ منه إلا قولهم : عدوة الله ، فإنهم ألحقوا بها الهاء " (٤) .

ومع شذوذ هذه الكلمة فقد صرح سيبويه (٥) وغيره (٦) بأن لحاق التاء فيها محمول على كلمة (صديقة) كما حمل (صديق) على (عدو) فى قول الشاعر :

---

(١) انظر قرار المجمع فى كتاب : فى أصول اللغة ٧٤/١ .

(٢) ممن ذكر ذلك : ابن السكيت فى إصلاح المنطق ص ٣٥٧ ، وابن قتيبة فى أدب الكاتب ص ٢٢٩ والحريرى فى درة الغواص ص ١١٢ ، ١١٣ ، وابن مالك فى عمدة الحافظ ٨٣٨/٢ ، وابنه فى شرح الألفية ص ٧٥٣ ، وابن هشام فى أوضح المسالك ص ١٧٨ .

(٣) إصلاح المنطق ص ٣٥٧ .

(٤) درة الغواص ص ١١٢ ، ١١٣ .

(٥) انظر الكتاب ٦٣٨/٣ .

(٦) نظر : أدب الكتاب ص٢٢٩ ، والمسائل البغداديات ص٥٨٦ ، والمخصص ١٤١/١٦ ، ودرة الغواص ص ١١٣ ، وأوضح المسالك ص ١٧٨ ، وشرح الأشمونى ١٩٦/٤ .

فلو أنكِ فى يومِ الرخاءِ سألتنى فراقك لم أبخل وأنتِ صديق (١)

والقياس : صديقة وهذا من حمل الضد على الضد ، كما يحمل النظير على النظير ، يقول سيبويه : " وقالوا : عدو وعدوة ، شبهوه بصديق وصديقة كما وافقه حيث قالوا للجميع : عدو وصديق فأجرى مجرى ضده"(٢) ..

أما ما ارتكن إليه قرار المجمع فى الإجازة فيمكن أن يجاب عنه بما يأتى :

الأول : أن ما ذكره سيبويه عن الخليل ليس فيه نص على جواز لحاق التاء فعولا بمعنى فاعل ، بل هو حكاية عما سمع من أمثلة على صيغة فعول لحقتها التاء ، ويدل على منع لحاق التاء عندهما أنه قال قبل : " يمتنع من الهاء فى التأنيث فى فعول ، وقد جاءت فى شئ منه " (٣) ، فنصّ على المنع .

الثانى : الواضح من كلام ابن مالك فى كتابه التسهيل أنه مخالف لقوله فى شرح العمدة وشرح الكافية الشافية والخلاصة .

((١)) لم اهتد إلى قائله ، انظر البيت فى : معانى القرآن – للفراء ٢/٩٠ ، والتهذيب – للأزهرى ١٥/٥٦٥ ، والإنصاف ١/٢٠٥ ، وشرح ابن يعيش ٨/٧١ ، والأزهية ص ٦٢ ، والمغنى ص٤٧ ورصف المبانى ص ١٩٦ ، وشرح أبيات المغنى ١/١٤٨:١ ، والخزانة ٥/٤٢٦ ، ويريد الشاعر بيوم الرخاء ما قبل إحكام عقد النكاح.

((٢)) الكتاب ٣/٦٣٨ .

((٣)) الكتاب ٣/٣٨٥ .

فهو يقول فى شرح العمدة : " ولا تلحق التاء الفارقة دون شذوذ مفعالا ولا مفعيلا ولا مفعول بمعنى فاعل ... " (١) .

ويقول فى شرح الكافية الشافية : " ولا تلحق التاء الفارقة شيئاً من هذه الأمثلة إلا على سبيل الندور (٢) .

ويقول فى الخلاصة :

ولا تلـــى فارقـــةً فعـــولا أصلاً ولا المِفْعَـال والمِفْعِـيلا (٣)

ومن شرح عبارته فى التسهيل مثّل لما ليس غالبا ، بفروقة ، وملولة ، وصرورة ، لأبو حيان يقول : " لأن هذه الأوزان قد جاء منها شيء مؤنث بالتاء " (٤) . ثم مثل بها .

والذى نص عليه النحويون أن التاء فى فروقـة وملولـة وصـرورة للمبالغة لا للتأنيث ، ولهذا يقال : رجل فروقة ، وامرأة فروقة .

يقول أبو على الفارسى : " وقال أبو الحسن فى قولهم : رجل فروقـة وملولة وحمولة ، ألحقوها الهاء للتكثير كنسابة ورواية " (٥) .

الثالث : أن القول بجواز تحويل صيغ المبالغة إلى صفات مشبهة ، وفى حال دلالتها على الصفة المشبهة نلمح المعنى الأصلى لها وهو المبالغة ،

---

(١) شرح عمدة الحافظ ٨٣٧/٢ / ٨٣٨ .

(٢) شرح الكافية الشافية ١٧٣٨/٤ .

(٣) ألفية ابن مالك ص ٥٠ .

(٤) التذييل والتكميل ٥/ل٢٣٤ ، انظر : المساعد ٣٠١/٣ ، ٣٠٢ .

(٥) التكملة – لأبى على ص ٣٦٦ ، وانظر : هامش الكتاب ٦٣٨/٣ ، ففيه نـص أبـى الحسن ، وأمالى ابن الشجرى ٢٥٥/٢ ، والمخصص ١٣٩/١٦ ، وتوضيح المقاصـد ٥/٥ .

فتدخل عليها تاء التأنيث ، فيه تكلف ، ثم إن صيغة فعول إذا جـرت على مؤنث فإنها تدل على التأنيث ، وإذا ألحقناها تاء التأنيث كنا قد ألحقنا الصفة المؤنثة علامة تأنيث فكأننا قد جمعنا بـين علامتـين ، وهذا لا يجوز ، والمبرد يقول فى تعليل عدم لحاق التاء صيغة فعلان الذى مؤنثه فعلى : " لأنه لا يدخل تأنيث على تأنيـث ، وكـذلك لا يدخل على ما كان بمنزلته ... " (١) .

---

(١) المقتضب ٣/٣٣٥ .

" لحاق تاء التأنيث مفعيلا ومفعالا ومفعلا صفات للمؤنث "

هذه الأوزان الثلاثة من الأوزان الخمسة المستثناة من دخول التاء فارقة بين المذكر والمؤنث ، فتقول : رجل معطير وامرأة معطير (١) ، ورجل وامرأة محضير (٢) ، ورجل معطاء وامرأة معطاء ، وامرأة مذكار (٣) ، ورجل مغشم (٤) ، وامرأة مغشم ، ويشترط معرفة الموصوف بهذه الصفات (٥) ، كقولك : مررت بامرأة معطير ، ومعطاء ، ومغشم ، وقولك : مررت بمعطير ومعطاء ومغشم من النساء . أما إذا لم يعلم الموصوف فإن التاء تلزم خوف الإلباس بالمذكر تقول : مررت بمعطيرة ومذكارة ، ومغشمة . إذا أردت الأنثى .

والسبب فى عدم لحاق التاء للأوزان الثلاثة :

١- أنها معدولة عن اسم الفاعل للدلالة على المبالغة ، بل هى أشد انعدالا من فعول كصبور وشكور كما يقول ابن سيده (٦) .

٢- أنها أشبهت المصادر الميمية ، وذلك بزيادة الميم فى أولها (٧) .

٣- أنها صفة لم تجر على فعل (٨) .

---

(١) يتعهدان أنفسهما بالطيب ، ويكثران منه ، اللسان (عطر) .

(٢) أى شديد العدو . اللسان (حضر) .

(٣) التى من عادتها أن تلد ذكرا ، اللسان (ذكر) .

(٤) يركب رأسه فلا يثنيه عن أمره شئ القاموس المحيط (غشم) .

(٥) انظر : شرح المفصل ١٠٢/٥ .

(٦) انظر : المذكر والمؤنث – للفراء ص ٦٠ ، والمخصص ١٦ / ١٣٥ .

(٧) انظر : المخصص ١٣٥/١٦ .

(٨) انظر : المذكر والمؤنث – للفراء ص ٦٠ ، والمذكر والمؤنث – لابن الأبنارى ١٢٠/١ ، والمخصص ١٣٥/١٦ .

أما عن حكم لحاق التاء هذه الأوزان فالنحويون المتقدمون يرون المنع غير أنهم اختلفوا فى التعبير عنه .

فسيبويه ينقل عن الخليل – رحمه الله – التفريق بين هذه الأوزان الثلاثة ، فيرى أن مفعالا ومفعيلا لا تلحقهما التاء إلا فى القليل ، وأن مفعلا تلحقها التاء كثيرا ، حيث يقول : " وقال : مفعال ومفعيل قل ما جاءت الهاء فيه ، ومفعل قد جاءت الهاء فيه كثيرا نحو : مطعن ومدعس ، يقال : مِصَكّ ومِصَكَّة ، ونحو ذلك " (١) .

وبالرجوع إلى ما نقله عن الخليل وما عنون به المسألة يظهر ما يلى :

الأول : كلام سيبويه فيما ينقله عن الخليل لا يتضح فيه المنع إلا إذا عملنا أنه يتحدث عن وصف المؤنث بإسقاط التاء .

الثانى : أنه عنون للمسألة بقوله : " وهذا باب ما يكون مذكرا يوصف به المؤنث " (٢) .

الثالث : قال فى هذا الباب : " زعم الخليل أن مفعولا ومفعالا ومفعلا نحو : قؤول ومقوال إنما يكون فى تكثير الشئ وتشديده والمبالغة فيه ، وإنما وقع فى كلامِهم على أنه مذكر " (٣) .

ومن التأمل فى كلام سيبويه يتضح لى فيما نقله عن الخليل أن لحاق التاء مفعيلا ومفعالا قليل ، وأما مفعلا فقد لحقته التاء أكثر من مفعيل ومفعال.

---

(١) الكتاب ٣/٣٨٥ .

(٢) الكتاب ٣/٣٨٣ .

(٣) الكتاب ٣/٣٨٤ .

ويوضح السيرافى ذلك بقوله : " يريد أن هذه الأبنية للمبالغة ، ويستوى فيها المذكر والمؤنث ، تقول : رجل قؤول وامرأة قؤول ، ورجل غفور وامرأة غفور ، ورجل مقوال وامرأة مقوال ، وكذلك منحات ومضراب للذكر والأنثى ، ولم تدخل الهاء إلا فى أحرف منه للذكر والأنثى جميعا كقولهم : رجل مطرابة ، ومعزابة ومنجذابة ... " (١) .

وممن صرح بامتناع إلحاق التاء لهذه الصفات كلها أو بعضها الفراء(٢) ، وابن السكيت (٣) ، وابن الأنبارى (٤) ، وابن سيده (٥) .

وأما ابن مالك (٦) ، والعلامة الرضى (٧) ، ومن وافقهما (٨) فيرون المنع بناء على أن الغالب فيما سمع من العرب تجرده من التاء ، وما جاء منها بالتاء فهو شاذ .

وأجاز مجمع اللغة العربية المصرى (٩) لحاق تاء التأنيث للأوزان الثلاثة السابقة سواء ذكر الموضوف أم لم يذكر (١٠) ، وقد بنى المجمع هذا الحكم على ما يأتى (١١) :

---

(١) شرح الكتاب – للسيرافى ١٧١/٤ ، وانظر اللسان (صكك) .
(٢) انظر المذكر والمؤنث ص ٦٠ .
(٣) انظر إصلاح المنطق ص ٣٥٨ .
(٤) انظر المذكر والمؤنث – لابن الأنبارى ١٢٠/١ .
(٥) المخصص ١٣٥/١٦-١٣٨ .
(٦) التسهيل ص٢٥٤ .
(٧) شرح الكافية – للرضى ٣٣٢/٣ .
(٨) نظر التذييل والتكميل ٥/ل٢٣٤ ، والمساعد ٣٠٢/٣،٣٠١ ، وهمع الهوامع ٦٣/٦ .
(٩) انظر القرار فى : فى أصول اللغة ٣/ ٥٠ ، ومذكرته ٥١/٣-٥٦ .
(١٠) المرجع السابق ٥٦/٣ .
(١١) المرجع السابق ٥٦/٣ .

١- أن الأصل فى الصفات أن تلحقها علامة التأنيث للفرق .

٢- أن سقوط التاء فى وصف المؤنث من هذه الصيغ يعده أكثر النحـــويين جاريا على الغالب ، ويعدون مجئ التاء على غير الغالب أو القليل .

٣- ما سمع من ألفاظ يجرى استعمالها على هذه الصيغ مقرونة بالتاء .

وما أراه أن هذه الصفات مستثناة مما يلحقه التاء الفارقة بين المـــذكر والمؤنث ، ويمكن الرد على ما ورد فى المذكرة التفسيرية لقرار المجمع بما يأتى :

الأول : لا شك أن الأصل فى الصفات أن تلحقها تاء التأنيث للفرق ، لكن هذا الأصل المقيس عارضه سماع عن العـــرب كثيـــر جعـــل النحـــويين يستثنونه من ذلك القياس ، والقاعدة الأصولية تقول : إنه " إذا تعارض قوة القياس وكثرة الاستعمال قدم ما كثر استعماله " (١) .

الثانى : ما تقدم ذكره من منع العلماء لحاق التاء لهذه الصفات .

الثالث : أن المسموع عن العرب من ألفاظ يجرى استعمالها على هذه الصيغ بالتاء قد حكم العلماء عليها بالشذوذ ، وهى عشر كلمات هى :

١- مسكينة (٢) ٢-مجذامة (٣) ٣- مقدامة (٤) ٤- ميقانة (٥)

---

(١) الإقتراح – للسيوطى ص ٦٣ ، وانظر : الخصائص ١/١٢٤ ، ١٢٥ .

(٢) انظر : الكتاب ٣/٦٤٠ ، وقال : " وقالوا امرأة مسكين فقاسوه ..... " .

(٣) الماضى فى الأمور . انظر : اللسان (جذم) . والمذكر والمؤنث – للفراء ص ٦٠ ، وشـــرح الكتاب للسيرافى ٤/ل ١٧١ .

(٤) انظر : المساعد ٣/٣٠١ ، واللسان مادة (قدم) ، وذكر أنها منقولة عن اللحيانى .

(٥) لا تسمع شيئا إلا أيقنته . انظر : شرح الكافية الشافية ٤/٩٧٣٩ ، واللسان (يقن) .

٥-مطرابة(١) ٦-منجابة(٢) ٧- مفضالة (٣) ٨- معزابة (٤)
٩-مصكة(٥) ١٠-مشفرة(٦).

---

(١) انظر : المذكر والمؤنث – للفراء ص ٦٠ ، والمذكر والمؤنث – للمفضل ص ٥٠ ، وذكر فيه أن التاء للمبالغة

(٢) أى تلد النجباء . انظر : شرح عمدة الحافظ ٨٣٧/٢ .

(٣) أى ذات فضل . انظر : شرح عمدة الحافظ ٨٣٧/٢ ، واللسان (فضل) .

(٤) انظر : المذكر والمؤنث – للفراء ص ٦٠ ، والمذكر والمؤنث – للفضل ص٥٠ ، وذكر فيه أن التاء للمبالغة .

(٥) المصك : القوى الشديد . انظر : الكتاب ٣٨٥/٣ ، واللسان (صكك) .

(٦) المشفر للبعير كالشفة للإنسان . انظر : شرح عمدة الحافظ ٨٣٧/٢، ٨٣٨ . واللسان (شفر).

" لحاق تاء التأنيث لما جاء على صيغة (فاعل) من الصفات المختصة بالمؤنث "

منع أكثر النحويين لحاق تاء التأنيث لما جاء على صيغة (فاعل) مما يختص بوصف المؤنث كحائض ، وحامل ، وطالق .

وممن قال بالمنع : الفراء (١) ، والأخفش (٢) ، وابن السكيت (٣) ، والمبرد (٤) ، وابن الأنبارى (٥) ، والسيرافى (٦) ، وغيرهم (٧) .

يقول الفراء : " وإذا رأيت المؤنث قد وصف بفعل لا يشركه فيه المذكر فاجعله بطرح الهاء ، كما رأيتهم قالوا امرأة حائض ، وطامث ، وطاهر " (٨) .

واشترطوا ألا يقصد بالوصف معنى الفعل ، فإن قصد أنها فعلت أو تفعل لحقته التاء كقولك : حاضت فهى حائضة ، وحملت فهى حاملة ، ذكر هذا الشرط سيبويه (٩) ، والمبرد (١٠) ،وابن الأنبارى (١١) ، وغيرهم(١٢) ، بينما ذهب الفراء إلى قصره على ضرورة الشعر ، حيث يقول : " وربما أتى

---

(١) انظر : المذكر والمؤنث – للفراء ص ١٠٤ .

(٢) انظر : معانى القرآن – الأخفش ٢/٦٣٥ .

(٣) انظر : إصلاح المنطق ص ٤٣١ .

(٤) انظر : المذكر والمؤنث – للمبرد ص١٠٢،١٠١ .

(٥) انظر : المذكر والمؤنث – لابن الأنبارى ١/١٧٣ .

(٦) انظر : شرح الكتاب ٤/ل١٧١ .

(٧) انظر : التبصرة والتذكرة ٢/٦٢٧،٦٢٦ ، والمخصص ١٦/١٢١،١٢٠ ، والتخمير ٢/٣٩١.

(٨) المذكر والمؤنث ص ١٠٤ .

(٩) انظر : الكتاب ٣/٣٨٤ .

(١٠) انظر : المذكر والمؤنث ص ١٠٣ .

(١١) انظر : المذكر والمؤنث ١/١٧٨،١٧٧ .

(١٢) انظر : شرح الكتاب – للسيرافى ٤/ل١٧١ ، والتكملة ص ٣٤٤ ، ٣٤٥ ، والتبصرة والتذكرة ٢/٦٢٧ ، ٦٢٨ والمفصل ص ٢٤٩ ، وشرحه لابن يعيش ٥/١٠٠ .

بعض هذا بالهاء فى الشعر ، وليس ذلك بحسن فى الكلام " (١) . واستشـــهد بقول الأعشى :

أيا جـــاتى بينـــى فإنـــك طالقـــة كذاك أمور الناس غاد وطارقه (٢)

أما ابن مالك (٣) ، والعلامة الرضى (٤) فيريان أن الغالب فى هـــذه الصفات ألا تلحقها التاء إن لم يقصد فيها معنى الحدوث ، كمرضع ، وحامل.

ونسب أبو حيان (٥) إلى الكوفيين إجازة دخول التاء على هذه الصفات وإن لم يقصد بها معنى الحدوث ، لأنه تأنيـــث صـــحيح ، أى جـــار علـــى موصوف مؤنث .

وذكر ابن عقيل (٦) أن ذلك مذهب الكوفيين ما عدا الفراء .

وما نسب إلى الكوفيين فيه نظر لأمور :

الأول : أن أبا حيان أطلق نسبة الإجازة للكوفيين ، وأخرج ابن عقيل الفراء منهم ، ولا شك أن نصّ الفراء واضح الدلالة على المنع .

---

(١) المذكر والمؤنث ص ٥٢ .

(٢) البيت فى المصباح المنير ص ١٨٣ ، والمذكر والمؤنث – للفراء ص ٥٢ ، والمذكر والمؤنث للمبرد ص ١٠٣ ، والمذكر والمؤنث لابن الأنبارى ١/١٧٧ ، والمخصـــص ١٣/١٨٤ ، والإنصاف ٢/٧٦٠ ، وذكر ابن الأنبارى أن الصمعى قـــال : أنشـــدينه أعرابى من شق اليمامة بغير هاء (بينى فإنك طالق).

(٣) انظر : شرح عمدة الحافظ ٢/٨٣٥ ، والتسهيل ص ٢٥٤ .

(٤) انظر : شرح الكافية ٣/٣٢٩ ، وانظر أيضا شرح الألفية – لابن الناظم ص ٧٥٢ .

(٥) انظر : التذييل والتكميل ٥/ل ٢٣٢ .

(٦) انظر : المساعد ٣/٢٩٩ .

الثانى : يقول ثعلب : " تقول امرأة طالق ، وحائض ، وطاهر وطامث بغير هاء ... فهذا جميع ما كان للإناث خاصة فلا تدخلنّ الهاء وهو كثير فقس عليه " (١) .

الثالث : يقول ابن الأنبارى " اعلم أن فاعلا إذا اشترك فيه الرجال والنساء دخلته هاء التأنيث كقولك : رجل قائم وامرأة قائمة ، وإذا انفرد به النساء دون الرجال لم تدخله هاء التأنيث كقولك : امرأة حائض وطالق وطامث " (٢) .

فهذه نصوص لأشهر علماء المذهب الكوفى ، لم يجيزوا فيها دخول التاء على الصفات المختصة بالمؤنث مما هو على زنة فاعل .

أما علة عدم لحاق التاء لهذه الصفات ففيها ثلاثة أقوال :

الأول : قول الخليل (٣) وهو أن هذه الصفات إنما حذفت منها التاء ؛ لأنها فى معنى النسب فحامل بمعنى : ذات حمل ، وحائض بمعنى : ذات حيض .

الثانى : قول سيبويه (٤) ، وهو أنها فى الأصل وصف لمذكر ، فقولهم : حائض فى تأويل شئ أو إنسان حائض .

الثالث : قول الكوفيين (٥) ، وهو أنها صفات يختص بها المؤنث فاستغنى بها عن علامة التأنيث لأمن اللبس .

---

(١) الفصيح – لثعلب ص ٣٠٧ ، ٣٠٨ .

(٢) المذكر والمؤنث – لابن الأنبارى ١/١٧٣ .

(٣) انظر : الكتاب ٣/٣٨٣ ، ٣٨٤ ، وشرح الكتاب – للسيرافى ٤/ل١٧١ .

(٤) انظر : المرجعين السابقين .

(٥) المذكر والمؤنث – للفراء ص ٥٢ ، والمذكر والمؤنث – لابن الأنبارى ١/١٧٣ .

وقول الخليل هو الذى أراه وأرجحه ؛ لأن العرب قد تأتى بصيغ تدل على النسب مستغنية بها عن الياء التى هى علامة النسب ، كقولهم رامـــح ، ولابن ، وتامر أى : ذو رمح ، وذو لبن ، وذو تمر .

أما قول سيبويه فيرده أنه لو أريد به وصف لمذكر لوجب أن يحـــذف من الفعل أيضاً ، فيقال : امرأة حمل بتأويل شئ حمل ، ولحذف مـــن نحـــو امرأة قائمة ، فقيل : امرأة قائم ، لأنه بتأويل : شخص قائم مع ما فيه مـــن تكلف .

وأما قول الكوفيين فيرد بأنه لو كان السبب فـــى حـــذف التـــاء هـــو اختصاص المؤنث بالوصف لوجب أن يحذف (١) من نحو قولـــه تعـــالى : ﴿يَوْمَ تَرَوْنَهَا تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّا أَرْضَعَتْ﴾ (٢) من الفعل فيقال : امـــرأة طلق وحمل .

والشيخ محمد الخضر حسين (٣) اختار إبقاء الصفات المختصة مجردة من التاء أما ما ليس خاصا بالمؤنث فأجاز لحاق التاء فيه ؛ لأنه سمع قولهم: جمل ضامر ، وناقة ضامر وضامرة وشاب أملود ، وجارية أملود وأملودة .

وقد قمت بإحصاء ما ذكره ابن سيده فى كتابه المخصص ممـــا جـــاء على وزن فاعل صفة للمؤنث (٤) ، فكان عدده ثلاثة وثلاثين ومائة وصف ،

---

(١) انظر الاعتراض فى : المخصص ١٢١/١٦ ، والإنصاف ٧٧٧/٢ ، وأجاب عنه ابن الأنبارى فى المذكر والمؤنث ١٧٤،١٧٥/١ .

(٢) من الآية ٢ من سورة الحج .

(٣) انظر مجلة مجمع اللغة العربية ٩٩/٦ ، وذلك فى تعقيبه على بحث (اقتراح ببعض الإصلاح فى متن اللغة) للأستاذ أحمد أمين .

(٤) انظر : المخصص ١٢١/١٦ -١٢٨ .

فوجدت أحد عشر وصفا يشترك فيه المذكر والمؤنث ، وهي : فارك ، وعاهر ، وبازل ، ونازع ، وضامر ، وسالغ ، وكاسر ، وعاقر ، وبادن ، وعانس ، وبالغ .

وبقية الأوصاف تخص المؤنث نحو : كاعب ، وطامث ، وحامل ، وجامع ، وواضع ، وثاكل ، وطالق ، ..... الخ .

ومجمع اللغة المصرى فى قرار له (١) ، قد أجاز تأنيث صيغة فاعل من الصفات المختصة بالمؤنث بالتاء ، وإن لم يقصد بها الحدوث ، فتقول : امرأة طالقة ، وحاملة ، وطامثة .

ورأى جمهور النحويين – عندى – هو الصواب لأمور :

الأول : أن الجمهور فرقوا بين ما يقصد به معنى الفعل أو الحدث ، وما لا يقصد به ذلك فإن قصد به الحدث وجب تأنيث الصيغة ، وهو ما فسرت به كلمة (مرضعة) فى قوله تعالى : ﴿ يَوْمَ تَرَوْنَهَا تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّا أَرْضَعَتْ ﴾ ليدل على شدة الفزع من يوم القيامة حيث إن الأم تذهل عن ولدها فى حالة إرضاعة ، وإن لم يقصد به معنى الفعل أو الحدث فإنهم يمنعون لحاق التاء .

الثانى : أن التفريق بين الألفاظ قد ورد فى غير التأنيث ، كما فى تصغير (عيد) على (عييد) مع أن القياس (عويد) وإنما قالوا : (عييد) لئلا يلتبس بتصغير (عود) (٢) . وكذلك فى النسب إلى (فقيم) كنانة

---

(١) صدر القرار فى الجلسة الثامنة من جلسات المؤتمر فى دورته المتممة للثلاثين ، انظر : فى أصول اللغة ١٠٦/١ ، والبحوث والمحاضرات (مؤتمر الدورة التممة للثلاثين) ص ٣١٨ .

(٢) انظر : أوضح المسالك ص ١٩٢ ، والتصريح ٣٢٢/٢ .

قالوا : فقمى مع أن القياس أن يقال (فقيمى) ، وإنما قـــالوا فقمـــى ؛ ليفرقوا بينه وبين النسب إلى (فقيم) تميم (١) .

الثالث : أن الكثير من كلامّ العرب أن تأتى صيغة فاعـــل وصـــفا للمؤنـــث مجردة من التاء – كما مر فى المخصص – إلا إذا دلت على حـــدث فإنها تلحقها التاء (٢) ، والقواعد العربية إنما تبنى على الكثير الغالب .

---

(١) انظر : شرح الأشمونى على الألفية ١٨٧/٤ .

(٢) انظر : شرح الكتاب – للسيرافى ٤/ل١٧١ ، والمخصص ١٦/١٢١– ١٢٨.

" لحاق تاء التأنيث (فعلان) وصفا الذى مؤنثه فعلى "

لغة جمهور العرب أن صيغة (فعلان) إذا كانت وصفا مزيدا بالألف والنون كسكران ، وغضبان ، وعطشان ، فإن مؤنثها يكون على وزن (فعلى) فتقول : سكرى ، وغضبى ، وعطشى ، وحينئذ يمتنع لحاق التاء التى للتأنيث لوزن (فعلان) ، وكذا يمتنع صرفها لوجود العلتين الفرعيتين ، وهما : الوصفية وزيادة الألف والنون .

يقول سيبويه : " هذا باب ما لحقته نون بعد ألف فلم ينصرف فى معرفة ولا نكرة ، وذلك نحو : عطشان ، وسكران ، وعجلان وأشباههما ، وذلك أنهم جعلوا النون حيث جاءت بعد ألف كألف حمراء ؛ لأنها على مثالها فى عدة الحرف والتحرك والسكون ، وهاتان الزائدتان قد اختص بهما المذكر ولا تلحقه علامة التأنيث ، كما أن حمراء لم تؤنث على بناء المذكر " (١) .

وممن قال بهذا القول ابن السكيت (٢) ، والمبرد (٣) ، وابن السراج(٤) ، والزجاج (٥) ، والزجاجى (٦) ، والصيمرى (٧) ، وغيرهم(٨).

---

(١) الكتاب ٣/٢١٥ ، ٢١٦ .

(٢) انظر : إصلاح المنطق ص ٣٥٨ .

(٣) انظر : المقتضب ٣/٣٣٥ .

(٤) انظر : الأصول ٢/٨٥ ، ٨٦ .

(٥) انظر : ما ينصرف وما لا ينصرف ص ٤٦ .

(٦) انظر : الجمل ص ٢١٨ ، ٢١٩ .

(٧) انظر : التبصرة والتذكرة ٢/٥٥٦ .

(٨) انظر : التكملة ص ٣١٥ ، وحروف المعانى – للرمانى ص ١٥٠ ، والمخصص ٤/١٤٤ ، وشرح المفصل – لابن يعيش ١/٦٦ ، ٦٧ ، وشرح الجمل – لابن عصفور ٢/٢١٤ ، والتسهيل ص ٢١٨ ، وشرح الألفية – لابن الناظم ص ٣٦٠ ، ٣٦٦ ، والإرتشاف ١/٤٢٧ ، ٤٢٨ ، وأوضح المسالك ص ١٥٣ ، ١٥٤ ، وشفاؤ العليل ٢/٨٩٤ .

ويستثنى من ذلك أربع عشرة كلمة جاءت مصروفة ؛ لأنها على وزن فعلان ، ومؤنثها على وزن فعلانة ، وهى : (١)

١- ندمان من المنادمة (٢) ٢- حيلان (٣) ٣- دخنان (٤) ٤-سيفان(٥) ٥- صوجان (٦) ٦- سخنان (٧) ٧- صيحان (٨)٨- علان (٩) ٩- قشوان (١٠) ١٠- مصان (١١) ١١- موتان (١٢) ١٢- نصران (١٣) ١٣- أليان (١٤) ١٤- خمصان (١٥).

---

(١) جمع ابن مالك اثنتي عشرة كلمة فى نظم ، وأضاف المرادى كلمتين . انظر : توضيح المقاصد ١٢٢/٤ ، وأما سيبويه فلم يذكر فى الكتاب سوى كلمتين ٦٤٦/٣ ، وهما ندمان ، وخُمصان .

(٢) أما ندمان من الندم فمؤنثه ندمى وهو غير مصروف .

(٣) الكبير البطن وقيل الممتلئ غيظا .

(٤) اليوم المظلم .

(٥) الرجل الطويل .

(٦) البعير اليابس الظهر .

(٧) اليوم الحار .

(٨) اليوم الذى لا غيم فيه .

(٩) الكثير النسيان ، وقيل : الرجل الحقير .

(١٠) الرقيق الساقين .

(١١) اللئيم .

(١٢) البليد الميت القلب .

(١٣) واحد النصارى .

(١٤) كبير الإلية .

(١٥) ضامر البطن .

وذهب بعض بنى أسد إلى تأنيث كل ما جاء على (فعلان) بالتـــاء ، يستغنون بـــ (فعلانة) عن (فعلى) وهم فى هذا يخالفون جمهور العرب ، وقد نقل عنهم هذه اللغة الجوهرى (١) ، وذكر ابن سيده (٢) أنها لغة بنى أسد أى جميعهم ، وعلى لغتهم تكون (فعلان) مصروفة (٣) .

أما ابن مالك فقد ذكر فى شرح العمدة (٤) أن تأنيث (فعلان) صـــفة بالتاء لغة بنى سليم ، ولم أعثر على من نسب هذه اللغة إلى بنى سليم سواه ، بل إنه فى كتبه الأخرى (٥) نسب هذه اللغة إلى بنى أسد مما يـــدفعنى إلـــى القول بأن هذه النسبة خطأ من الناسخ فى الشرح المذكور ، ولـــم يصـــححها المحقق للكتاب .

وقد أجاز مجمع اللغة العربية المصرى فى قرار له (٦) تأنيث صـــيغة (فعلان) صفة بالتاء على (فعلانة) ، فيجوز أن تقول على هـــذا : فلانـــة عطشانة ، وغضبانة ، وعجلانة ، ونحوها محتجا بأمرين :

---

(١) انظر : الصحاح (سكر) ٦٨٧/٢ ، وانظر أيضا : شرح المفصل – لابـــن يعـــيش ٦٧/١ ، والتسهيل ص ٢١٨ .

(٢) انظر : المخصص ١٤٤/١٤ ، وانظر أيضا : شرح الكافية ١٤٤١/٣ ، والمســـاعد ٩/٣ ، والمصباح المنير (سكر) .

(٣) انظر : التسهيل ص ٢١٨ ، وشرح الكافيـــة الشـــافية ١٤٤١/٣ ، وشـــفاء العليـــل ٨٩٥/٢.

(٤) ٨٤٧/٢ .

(٥) انظر : التسهيل ص ٢١٨ ، وشرح الكافية الشافية ١٤٤١/٣ .

(٦) صدر القرار فى الجلسة الثانية من جلسات المؤتمر فى الـــدورة الثانيـــة والثلاثـــين (انظر: فى أصول اللغة ١/٨٠) .

الأول : أنها لغة فى بنى أسد كما فى الصحاح ، ولغة بنى أسد كما فى المخصص (١) .

الثانى : أن الناطق على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير مخطئ ، وإن كان غير ما جاء به خيرا منه كما فى قول ابن جنى (٢) .

وجاء فى قرار المجمع المصرى أن القياس فى هذه اللغة أن تكون مصروفة فى النكرات كما ذكر ابن يعيش فى شرحه على المفصل (٣) .

وأرى أن صيغة (فعلان) إذا كانت صفة مزيدة بالألف والنون فإنه لا يجوز تأنيثها بالتاء ، ويستثنى من هذه أربع عشرة كلمة قد سمع فيها عن العرب (فعلانة) وقد سبق ذكرها .

ويمكن أن يرد على ما ذكر فى القرار بما يأتى :

١- أن الذى نسب إلى بنىّ أسد أو إلى بعضهم قال فيه ابن السكيت إنه ضعيف ردئ (٤) ، وقال الزبيدى : " وهى قليلة " (٥) . وقال أبو حاتم فى بنى أسد : " لبنى أسد مناكر لا يؤخذ بها " (٦) ، وذلك لمخالفتها اللغات العربية الفصيحة .

٢- ما قاله ابن جنى : " أن الناطق على قياس لغة " . ليس على إطلاقه وذلك لأمور :

---

(١) مادة (سكر) ٦٨٧/٢ .

(٢) ١٤٤/١٤ .

(٣) انظر : ٦٧/١ .

(٤) انظر : التصريح ٢١٣/٢ .

(٥) تاج العروس : (سكر) .

(٦) انظر : التصريح ٢١٣/٢ .

(أ) أن الباب الذى عقده ابن جنى أورد فيه حكم الأخذ باللغات المختلفة ، فقال فى اللغتين المتدانيتين فى الاستعمال والقياس أن لك الاختيار والترجيح بينهما . أما إن كانت إحداهما كثيرة الاستعمال والأخرى قليلة، فإنك تأخذ بأوسعهما رواية وأقواهما قياسا (١) .

(ب) أنه مثل بكشكشة ربيعة (٢) ، وتلتلة بهراء (٣) ، وعنعنة تميم (٤) ، وهذه اللغات رويت عن قبائل عربية غير أنه لا يجوز أن يؤخذ بها فى سعة الكلام ، وابن جنى نفسه يقول : ألا تراك لا تقول : مررت بك ، ولا المال لك قياسا على قول قضاعة " (٥) .

(ج) أن الأخذ بمفهوم هذه العبارة يؤدى إلى اضطراب القواعد العربية ؛ إذ هناك مسائل كثيرة خالفت فيها بعض القبائل جمهور العرب ، فربيعة - مثلا - يحذفون التنوين المنصوب عند الوقف عليه ، ولا يبدلون منه ألفا(٦) ، وبنو صباح يجزمون بـ (أن) (٧) ، وكنانة وبنو الحارث بن كعب يلزمون المثنى الألف فى كل أحواله (٨) ، وغيرها .

---

(١) الخصائص ٢/١٠ .

(٢) ولها صورتان : ١- زيادة الشين بعد كاف المخاطبة نحو : أكرمتش فى أكرمتك.
٢- قلب الكاف شينا نحو : أكرمتش فى أكرمتك .

(٣) كسر حرف المضارعة : فيقولون : تعلمون ، وتصنعون .

(٤) قلب الهمزة المصدرة عينا وبخاصة فى أن وإن يقولون : عن ، وعن .

(٥) الخصائص : ٢/١٠ ، ١١ .

(٦) نظر : التسهيل ص ٣٢٨ .

(٧) انظر : الهمع ٤/٩١ .

(٨) انظر : التسهيل ص ١٢ ، والهمع ١/١٣٣ .

" لحاق تاء التأنيث لألقاب المناصب والأعمال فى وصف المؤنث "

جرت عادة العرب فى الصفات المشتركة بين المـــذكر والمؤنـــث ألا يدخلوا علامة التأنيث حيث وصفوا بها المؤنث ، فعلوا هذا تغليبا للمـــذكر ؛ لأن أكثر ما يوصف بها المذكر ، كقولهم : فلانة وكيل فلان ، وفلانة وصى فلان ، ومؤذن بنى فلان فلانة ، وفلانة شـــاهد . ذكـــر هـــذا الفـــراء (١) ، والمفضـــل بـــن ســـلمة (٢) ، وابـــن الأنبـــارى (٣) ، وابـــن ســـيده (٤)، والزمخشرى(٥)، وأبو حيان (٦) ، وابن عقيل (٧) .

وعلل الفراء لذلك بقوله : " لأنه إنما يكون فى الرجـــال دون النســـاء أكثر ما يكون ، فلما احتاجوا إليه النساء أجروه على الأكثر من موضعيه"(٨).

واستشهد بقول الشاعر :

فليـــت أميرنـــا وعزلـــت عنـــا مخضـــبة أناملهـــا كعـــابُ (٩)

---

(١) انظر : المذكر والمؤنث ص ٥٥ .

(٢) انظر : مختصر المذكر والمؤنث ص ٥٠ .

(٣) انظر : المذكر والمؤنث ١٨٣/١ .

(٤) انظر : المخصص ١٧/ ٣٥ ، ٣٦ .

(٥) انظر : الكشاف – للزمخشرى ٣٥٤/٢ .

(٦) انظر : التذييل والتكميل – لأبى حيان ٥/ل ٢٣٣ .

(٧) انظر : المساعد ٣٠١/٣ .

(٨) المذكر والمؤنث – للفراء ص ٥٥ ، وانظر : المذكر والمؤنث – لابن الأنبـــارى ١٨٣/١ ، والمخصص ٣٥/١٧ ، ٣٦ .

(٩) نسب هذا البيت لابن أحمر ، والبيت فى : المذكر والمؤنث – للفـــراء ص٥٥ ، ومختصـــر المذكر والمؤنث – للمفضـــل ص٥٠ ، والمـــذكر والمؤنـــث – لابـــن الأنبـــارى ١٨٣/١ ، والمخصص ٣٦/١٧ ، وعبث الوليد ص٨٩ ، والتذييل والتكميل ٥/ل ٢٣٣.

فقال : (أميرنا) بالتذكير مع أن الخبر الذى جرى عليه هذا الوصف مؤنث.

وعد بعضهم منه قوله تعالى : ﴿ اقْرَأْ كِتَابَكَ كَفَى بِنَفْسِكَ الْيَوْمَ عَلَيْكَ حَسِيبًا ﴾ (١) . ولم يقل : حسيبة .

أما حكم التاء لهذه الصفات كأن تقول : فلانة أميرة بنى فلان ، ووكيلة فلان ، ووصيته ، فجائز ، إلا أن الأكثر هو حذف التاء كما يقول المفضل(٢)، وتابعه فى ذلك ابن عقيل حيث يقول : " والتذكير وجه الكلام"(٣)

ويدلل ابن سيده (٤) على جواز دخول التاء على هذه الصفات بما سمع عن العرب من قولهم : وكيلات ، فهذا يدل على جواز قولك : وكيلة ، وكذا ما حكاه أبو زيد من قولهم : عديلات فى جمع عديل ، فالوجه أنه يجوز أن تقول : عديلى وعديلتى .

وعليه قول الشاعر :

فلو جاءوا ببرة أو بهندٍ لبايعنا أميرة مؤمنينا (٥) .

---

(١) من الآية ١٤ من سورة الإسراء ، وانظر : الكشاف ٣٥٤/٢ ، والبحر المحيط ٢٣/٧.

(٢) انظر : مختصر المذكر والمؤنث ص ٥٠ .

(٣) انظر : المساعد شرح تسهيل الفوائد – لابن عقيل ٣٠١/٣ .

(٤) انظر : المخصص ٣٦/١٧ .

(٥) البيت لعبد الله بن همام السلولى انظر : شعر عبد الله بن همام السلولى ص ١٠٥ ، والمذكر والمؤنث للفراء ص ٥٥ ، والوحشيات ص ١٠٣ ، والمذكر والمؤنث – لابن الأنبارى ١٨٤/١ ، والمخصص لابن سيده ٣٦/١٧ ، والتذييل والتكميل ٥/ل٢٣٣ ، وفيه أن القائل ابن هشام ، وراجع المساعد ٣٠١/٣ ، والصحاح ٥٨١/٢ ، واللسان والتاج : مادة (أمر) .

وأصدر مجمع اللغة العربية المصرى قرارا له منع فيه ألا تلحق التاء ألقاب المناصب والأعمال أسماءً كانت أو صفات أى أن يوصف المؤنث بالمذكر ، فلا يقال فلانة أستاذ ، أو عضو ، أو رئيس ، أو مدير (١) .

وعلل الأستاذُ عباس حسن سببَ المنع ، بأن إجازة وصف المؤنث بالمذكر تخالف قاعدة وجوب مطابقة النعت للمنعوت (٢) .

وأرى أنه لا ينبغى أن نمنع شيئا أجازته العربُ واستعملته فى نثرها وشعرها ، ويمكن أن يرد على ما أورده الأستاذُ عباس حسن فى تعليله بأمرين :

الأول : أن مطابقة النعت للمنعوت فى التذكير والتأنيث لا يجب فى كل المسائل ، لأن النعت لا يطابق منعوته فيما يستوى فيه المذكر والمؤنث(٣) ، كالمصدر وصيغتى فعول وفعيل ، وأفعل التفضيل ، تقول : مررت بامرأة عدلٍ ، وصبور ، وجريح ، وأفضل منك .

الثانى : اشترط جمهورُ النحويين الاشتقاق فى النعت (٤) ، وبعض هذه الأوصاف جامدة ، كأستاذ ، وعضو ، ونحوهما .

---

(١) صدر قرار فى جلسة السابعة من جلسات المؤتمر فى الدورة الرابعة والأربعين (انظر : القرار وبيان المسألة فى : فى أصول اللغة ٥٩/٣) .

(٢) انظر بيان المسألة فى : فى أصول اللغة ٥٩/٣ .

(٣) انظر : كشف المشكل ٦١٦/١ ، والإرتشاف ٥٨١/٢ ، والتصريح ١٠٩/٢ ، ١١٠ ، وشرح الأشمونى ٦٢/٣ ، وحاشية الصبان ٦٢/٣ .

(٤) انظر : كشف المشكل ٦١٢/١ ، ٦١٤ ، وشرح التسهيل – لابن مالك ٣٠٦/٣ ، وشرح الكافية للرضى ٢٨٩/٢ ، والتصريح ١١٠/١ ، ١١١ ، وشرح الأشمونى ٦٢/٣ ، وحاشية الصبان ٦٢/٣ .

خاتمـــــة البحـــث

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على رســول الله ، وعلـــى آلـــه وصحبه ومن تبعه ونصره وولاه ، **وبعـــــــــد** ... ،

فهذه أهم النتائج التى خرج بها هذا البحث فى دراســته للحـــاق تـــاء التأنيث لبعض الأبنية الصرفية بين الجواز والمنع .

أولاً : موافقة الجمهور فى أن فعيلا إذا كان بمعنى مفعول وكان موصـــوفه مذكورا فإنه لا تلحقه التاء ، أما إذا لم يكن موصوفه مذكورا فإن التاء تلزمه إذا جرى على مؤنث .

ثانياً : منع لحاق تاء التأنيث فعولا إذا كان بمعنى فاعل لاطراده ، فى كـــل المسموع ما عدا كلمة (عدوة الله) ، وقام البحث بالإجابة عما اســـتند إليه مجمع اللغة المصرى فى إجازته لحاق التاء بها .

ثالثاً : أن الصفات الواردة على وزن (مفعيل ومفعال ومفعل) مستثناة مما يحلقه التاء الفارقة بين المذكر والمؤنث ، وقد قام البحث بالرد على ما ورد فى المذكرة التفسيرية لقرار المجمع بإجازته لحاق التـــاء بتلـــك الصفات سواء ذكر الموصوف معها أو لم يذكر .

رابعاً : رجح البحث رأى جمهور النحويين الذى يمنع لحاق تاء التأنيث لمـــا جاء على (فاعل) مما يختص بالمؤنث إن لم يقصـــد فيهـــا معنـــى الحدوث ، وقام البحث بإحصاء ما ذكره ابن سيده فى كتابه المخصص مما جاء على وزن (فاعل) صفة للمؤنث ، فكان عدده ثلاثة وثلاثين ومائة وصف ، ووجد البحث أن أحد عشر وصفا فقط يشـــترك فيـــه المؤنث والمذكر ، وباقى الأوصاف تخص المؤنث فقط .

وذكر البحث الأسباب التى من أجلها رجح رأى الجمهور علـــى رأى مجمع اللغة المصرى الذى أجاز فى قرار له لحاق تاء التأنيث لصيغة (فاعل) من الصفات المختصة بالمؤنث وأن لم يقصد بها الحدوث .

خامساً : رأى البحث أن صيغة (فعلان) إذا كانت صـــفة مزيـــدة بـــالألف والنون فإنه لا يجوز تأنيثها بالتاء ، ويستثنى من ذلك أربع عشرة كلمة قد سمع فيها عن العرب لحاق التاء بها ، وقام البحث بالرد على قرار مجمع اللغة العربية المصرى الذى أجاز لحاق تاء التأنيـــث لصـــيغة (فعلان) صفة على (فعلانة) .

سادساً : رأى البحث جواز دخول التاء على الصفات المشتركة بين المـــذكر والمؤنث ، وإن كان الأكثر هو حذف التاء ، وقد قام البحث بالرد على قرار مجمع اللغة المصرىّ الذى منع فيـــه أن تلحـــق التـــاء ألقـــاب المناصب والأعمال أسماء كان أو صفات .

وبعـــــد

فهذا ما بذلته من جهد فى هذا البحث ، والله أسأل أن يجنبنى الزلل فى القول والفعل ، كما أسأله السداد والتوفيق ، وحسبى أن هذا البحـــث وثيـــق الصلة بلغة كتاب الله ﷻ وسنة نبيه ﷺ والله من وراء القصد .

﴿ رَبَّنَا عَلَيْكَ تَوَكَّلْنَا وَإِلَيْكَ أَنَبْنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ ﴾

الباحث

د٠ جمال الدين محمد حماد شحاته

أستاذ اللغويات المساعد

كلية اللغة العربية بإيتاى البارود

جامعة الأزهر

قائمة المراجع (بعد كتاب الله - تعالى -)

* أدب الكتّاب - لابن قتيبة - تحقيق محمد محى الدين عبد الحميد - مطبعة السعادة - بمصر الطبعة الرابعة - ١٣٨٢ هـ .

* ارتشاف الضرب من لسان العرب - لأبى حيان الأندلسى - تحقيق د/مصطفى أحمد النماس - طبعة المدنى - الطبعة الأولى - ١٤٠٨هـ .

* الأزهية فى علم الحروف - لعلى بن محمد الهروى - تحقيق عبد المعين الملوحى ، وأحمد راتب النفاخ - مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق - طبعة الثانية - ١٤١٣ هـ .

* إصلاح المنطق - لابن السكيت - تحقيق : أحمد محمد شاكر وزميله - دار المعارف - القاهرة ١٩٨٧م .

* الأصول فى النحو - لأبى بكر بن السراج - تحقيق : عبد الحسين الفتلى - مؤسسة الرسالة - بيروت - الطبعة الثانية ١٤٠٧هـ .

* الاقتراح فى أصول النحو وجدله - للسيوطى - تحقيق : د/ محمود فجال - مطبعة الثغر - الطبعة الأولى - ١٤٠٩هـ .

* ألفية ابن مالك فى النحو والصرف - لابن مالك الأندلسى - دار الإيمان - دمشق - بيروت .

* أمالى ابن الشجرى - تحقيق : محمود محمد الطناحى - مكتبة الخانجى بالقاهرة - الطبعة الأولى - ١٤١٣هـ .

* الإنصاف فى رسائل الخلاف - لأبى البركات الأنبارى - تحقيق محمد محى الدين عبد الحميد - المكتبة العصرية - بيروت ١٤٠٧هـ .

* أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك - لابن هشام الأنصـــارى - مطبعـــة مصطفى البابى وأولاده بمصر - الطبعة الثالثة ١٤٠٣هـــ .

* البحر المحيط فى التفسير - لأبى حيان ، عناية : عرفات حسونة وزميله - نشر المكتبة التجارية بمكة المكرمة .

* البحوث والمحاضرات (مؤتمر الدورة الثلاثـــين ١٩٦٣م - ١٩٦٤م) ، منشورات مجمع اللغة العربية بالقاهرة - الهيئة العامة لشؤون المطـــابع الأميرية - القاهرة - ١٣٨٤هـــ .

* تاج العروس من جواهر القاموس - للمرتضى الزبيدى - منشـــورات دار مكتبة الحياة - بيروت - بدون تاريخ .

* التبصرة والتذكرة - للصيمرى - تحقيق : فتحى أحمد مصطفى على الدين - نشر مركز البحث العلمى وإحياء التراث الإسلامى بمكـــة المكرمـــة - طبع فى دار الفكر - دمشق - الطبعة الأولى ١٤٠٢هـــ .

* التخمير - لصدر الأفاضل الخوارزمى - تحقيق د/ عبد الرحمن العثيمين - دار الغرب الإسلامى - بيروت - لبنان - الطبعة الأولى - ١٩٩٠م .

* التذييل والتكميل فى شرح التسهيل - لأبى حيان - مخطوط فى دار الكتب المصرية - الجزء الأول يحمل رقم (٦٠١٦) ، والأجزاء من ٢-٦ تحمل الرقم ٦٢ نحو .

* تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد - لابن مالك - تحقيق محمد كامل بركات - دار الكتاب العربى للطباعة والنشر بالقاهرة - ١٣٨٨هـــ .

* التصريح على التوضيح - للشيخ خالد الأزهـــرى - دار الفكـــر - بـــدون تاريخ .

* التكملة - لأبى على الفارسى - تحقيق ودراسة : كاظم البحر مرجـــان - طبع بمطابع مديرية دار الكتب - جامعة الموصل - بغداد - ١٩٨١م .

* تهذيب اللغة - لأبى منصور الأزهرى - تحقيق : عبد الســـلام هـــارون وزملائه - دار القومية العربيـــة للطباعـــة - القـــاهرة - ١٣٨٤هـــ - ١٩٦٤م.

* توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك - لابن أم قاسم المرادى - تحقيق د/ عبد الرحمن على سليمان - مكتبة الكليات الأزهرية - الطبعـــة الثانية - ١٩٧٩م .

* الجمل فى النحو - لأبى القاسم الزجاجى - تحقيق : على توفيق الحمـــد - مؤسسة الرسالة - بيروت - لبنان - الطبعة الرابعة ١٤٠٨هـــ .

* حاشية الصبان على شرح الأشمونى - لمحمد بن على الصبان - دّار الفكر - بدون تاريخ .

* خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب - لعبد القادر بن عمر البغـــدادى - تحقيق عبد السلام هارون - مطابع الهيئـــة المصـــرية العامـــة للكتـــاب ١٣٩٩م.

* الخصائص - لأبى الفتح عثمان بن جنى - تحقيق : محمد على النجـــار - ج١،٢ مصورة دار الكتاب العربى - بيروت - عن طبعـــة دار الكتـــب المصرية - ج٣ مصورة دار الهدى للطباعة - بيروت - الطبعة الثانية .

* درة الغوص فى أوهام الخواص - لأبى محمد القاسم بن على الحريرى - أعادت طبعه بالأوفست مكتبة المتنبى - بغداد - ١٩٧٠م .

* رصف المبانى فى شرح حروف المعانى - للمالقى - تحقيق : د/ أحمد محمد الخراط - دار القلم - دمشق الطبعة الثانية - ١٤٠٥هـ .

* شرح أبيات مغنى اللبيب - للبغدادى - تحقيق : عبد العزيز رباح وزميله - دار المأمون للتراث دمشق - الطبعة الثانية ١٤٠٧هـ .

* شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك - لعلى بن محمد الأشمونى - ضمن حاشية الصبان - دار الفكر - بدون تاريخ .

* شرح ألفية ابن مالك - لابن الناظم - تحقيق د/ عبد الحميد محمد عبد الحميد - دار الجيل - بيروت - بدون تاريخ .

* شرح جمل الزجاجى - لابن عصفور الإشبيلى - الشرح الكبير - تحقيق د/ صاحب أبو جناح - بدون تاريخ .

* شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ - لابن مالك - تحقيق : عدنان الدورى - نشر وزارة الأوقاف بالعراق - طبع بمطبعة العانى بغداد - عام ١٣٩٧هـ .

* شرح الكافية - لرضى الدين الاسترابازى - تحقيق : يوسف حسن عمر - منشورات جامعة قار يونس ليبيا - مطابع الشروق - بيروت - ١٣٩٨ هـ .

* شرح الكافية الشافية - لجمال الدين بن مالك - تحقيق : د/ عبد المنعم أحمد هريدى - نشر مركز البحث العلمى وإحياء التراث الإسلامى بمكة - دار المأمون للتراث - الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ .

* شرح الكتاب - للسيرافى - مخطوط بدار الكتب المصرية تحت رقم ١٣٧ نحو .

* شرح المفصل - لموفق الدين بن يعيش - عالم الكتب - بيروت .

* شرح المقدمة الجزولية الكبير - لأبى على الشلوبين - تحقيق : تركى بن سهو العتيبى - مؤسسة الرسالة - بيروت - الطبعة الثانية ١٤١٤هـ .

* شعر عبد الله بن همام السلولى - جمع وتحقيق وليد محمد السراقى - مطبوعات مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث - دبى - الطبعة الأولى ١٤١٧هـ .

* شفاء العليل فى إيضاح التسهيل - للسلسيلى - تحقيق : عبد الله بن على البركاتى - المكتبة الفيصلية بمكة المكرمة - الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ .

* الصبح المثير فى شعر أبى بصير ميمون بن قيس الأعشي - طبع فى مطبعة أدلف هلزهوش - ١٩٢٧م - الطبعة الثانية ١٩٩٣م - نشر دار ابن قتيبة للطباعة بالكويت .

*الصحاح - للجوهرى - تحقيق : أحمد عبد الغفور عطار - دار العلم للملايين - الطبعة الرابعة ١٤٠٧هـ .

* صحيح مسلم - لمسلم بن الحجاج القشيرى - صححه ورقمه محمد فؤاد عبد الباقى - دار الدعوة باستانبول - ودار سحنون بتونس - الطبعة الثانية - ١٤١٣هـ .

* عبث الوليد - إملاء أبى العلاء المعرى - تعليق : محمد عبد الله المدنى - طبع بإشراف دار الرفاعى بالرياض - الطبعة الثالثة ، ١٤٠٥هـ .

* الفصيح - لأبى العباس ثعلب - تحقيق ودراسة : عاطف مدكور - دار المعارف بالقاهرة - ١٩٨٤م .

* فى أصول اللغة - صدر عن مجمع اللغة العربية فى ثلاثة أجزاء :

الأولى : أخرجه محمد خلف الله أحمد ومحمد شوقى أمين ، وطبع بالمطابع الأميرية - عام ١٣٨٨هـ .

الثانى : أخرجه محمد شوقى أمين ومصطفى حجازى ، وطبع بالمطابع الأميرية - الطبعة الأولى - ١٣٩٥هـ .

الثالث : أخرجه مصطفى حجازى وضاحى عبد الباقى وطبع بالمطابع الأميرية - الطبعة الثالثة - ١٤٠٣هـ .

* القاموس المحيط - للفيروز آبادى - تحقيق : مكتب تحقيق التراث فى مؤسسة الرسالة - مؤسسة الرسالة - بيروت - الطبعة الثانية ١٤٠٧هـ.

* الكتاب - لسيبويه - مصورة دار صادر بيروت - عن طبعة المطبعة الكبرى الأميرية - ببولاق - بمصر - سنة ١٣١٦هـ .

* الكتاب - لسيبويه - تحقيق عبد السلام هارون - دار الجيل - بيروت - الطبعة الأولى ١٤١١هـ - ١٩٩١م .

* الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل فى وجوه التأويل - للزمخشرى - دار المعرفة - بيروت - بدون تاريخ .

* كشف المشكل فى النحو - لعلى بن سليمان الحيدرى اليمنى - تحقيق : هادى ابن عطية مطر - نشر وزارة الأوقاف والشؤون الدينية بالعراق - مطبعة الإرشاد - بغداد - الطبعة الأولى - ١٤٠٤هـ .

* اسان العرب - لابن منظور - تحقيق : عبد الله على الكبير وزميله - دار المعارف - القاهرة - بلا تاريخ .

❋ ما ينصرف وما لا ينصرف - لأبى إسحاق الزجاج - تحقيق : هدى قراعة - مكتبة الخانجى - القاهرة - الطبعة الثانية - ١٤١٤هـ .

❋ مختصر المذكر والمؤنث - للمفضل بن سلمة - تحقيق : د/ رمضان عبد التواب - الشركة المصرية للطباعة بالقاهرة - ١٩٧٢م .

❋ المخصص - لابن سيده الأندلسى - دار الكتب العلمية - بيروت .

❋ المذكر والمؤنث - لأبى بكر الأنبارى - تحقيق طارق الجناجى - دار الرائد العربى - بيروت - الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ .

❋ المذكر والمؤنث - لأبى زكريا الفراء - تحقيق : د/ رمضان عبد التواب - مكتبة دار التراث - القاهرة - الطبعة الثانية - ١٩٨٩م .

❋ المذكر والمؤنث - لأبى العباس المبرد - تحقيق د/ رمضان عبد التواب وزميله - مطبعة دار الكتب ١٩٧٠م - نشر وزارة الثقافة بمصر .

❋ المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات - لأبى على الفارسى - تحقيق : صلاح الدين عبد الله السنكاوى - نشر وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالعراق - مطبعة العانى - بغداد - ١٩٨٣م .

❋ المساعد على تسهيل الفوائد - لابن عقيل - تحقيق : محمد كامل بركات - نشر مركز البحث العلمى وإحياء التراث الإسلامى فى مكة المكرمة - طبع فى دار الفكر بدمشق ج١ طبعة أولى ١٤٠٠هـ ، ج٢ طبعة أولى ١٤٠٢هـ - ج٣ ، ٤ طبعة أولى دار المدنى بجدة ١٤٠٥هـ .

❋ المصباح المنير فى غريب الشرح الكبير - للفيومى - مصورة دار الفكر - بدون تاريخ .

❋ معانى الحروف - للرمانى - تحقيق : د/ عبد الفتاح شلبى - دار الشروق - جدة - ١٤٠٤هـ ، ١٩٨٤م .

❋ معانى القرآن - للأخفش - سعيد بن مسعدة - دراسة وتحقيق د/ عبد الأمير الورد - عالم الكتب -بيروت - الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .

❋ معانى القرآن للفراء - تحقيق : محمد على النجار وزميله - مصورة عالم الكتب - بيروت الطبعة الثالثة - ١٤٠٣هـ ، ١٩٨٣م .

❋ المغنى الجديد فى علم الصرف - د/ محمد خير الحلوانى - دار الشرق العربى - بيروت - لبنان .

❋ المفصل فى صنعة الإعراب - للزمخشرى - نشر على بوملحم - دار ومكتبة الهلال - بيروت الطبعة الأولى ١٩٩٣م .

❋ المقتضب - لأبى العباس المبرد - تحقيق د/ محمد عبد الخالق عضيمة - نشر المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ج٣ الطبعة الثانية ١٣٨٦هـ ج٢/ ١٣٩٩ ج٤ الطبعة الثانية ١٣٩٩هـ .

❋ همع الهوامع فى شرح جمع الجوامع - للسيوطى - تحقيق / عبد العال سالم مكرم ج١ ، تحقيق عبد السلام هارون وزميله - مؤسسة الرسالة - بيروت ١٤١٣هـ - ج٢ ، ج٣ تحقيق عبد العال سالم مركم - مؤسسة الرسالة .